

مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في الحد من البطالة

أ. لمريني نجلاء¹

أ. جلايلة عبد الجليل²

Résumé :

Le phénomène du chômage est l'un des dilemmes les plus importants auxquels sont confrontés les pays du monde en fonction de leurs niveaux de vie, ce qui entraîne des effets négatifs sur la vie économique, sociale et politique. En Algérie, ce phénomène prend un tournant grave, il est estimé à 11.2 (ONS 2015). Pour remédier à cette situation, le gouvernement Algérien a eu recours à une série de stratégies afin d'adapter le marché du travail et de rétablir l'équilibre. Parmi ces stratégies on propose le dispositif « ANSEJ » visant la création et le développement de l'emploi. A cet effet, nous nous sommes proposé dans ce travail d'étudier la contribution de ce dispositif dans la réduction du taux de chômage au niveau de la wilaya de Tlemcen.

Mots-clés : chômage, marché du travail, ANSEJ, Tlemcen. Classification Jel : E24,J21,N37

الملخص:

مما لا شك فيه أن ظاهرة البطالة تعد إحدى أهم المعضلات التي تعاني منها دول العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية وتباين مستوياتها لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية. فتقدّر نسبة البطالة في الجزائر بنحو 11.2 % حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2015 لتأخذ بذلك منعرجا حاسما نتيجة إحاطتها بالشباب في حدود 70 % و لتدارك الوضع لجأت الحكومة إلى سلسلة استراتيجيات بالأخص جهاز "ANSEJ" بغية ضبط سوق العمل وإعادة التوازن إليه من خلال استحداث مناصب الشغل، وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة التطرق إلى تحليل إسهام هذا الجهاز في التخفيف من نسب البطالة على مستوى ولاية تلمسان مع إبراز إسهامات هذا الجهاز ونجاعته في إعادة التوازن إلى سوق العمل.

الكلمات الدالة: البطالة، سوق العمل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية تلمسان، تصنيف Jel:E24,J21,N37

المقدمة:

إن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر تهدف إلى توفير مناصب الشغل خاصة أمام تنامي بطالة الشباب التي ازدادت اتساعا نتيجة الأزمة خاصة لهؤلاء البطالين طالبي العمل الجدد، وعلى الرغم من جنوح البطالة إلى التراجع خاصة مع بداية 2001 وهذا ما أكدته تحقيق الديوان الوطني للإحصاء عن الشغل والبطالة

¹ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

² جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

في الجزائر خلال سبتمبر 2003 حيث أن أفضى إلى أن البطالة تراجعت بمقدار أربعة نقاط ما بين 2001-2004، وبثلاثة نقاط ما بين 2004-2005¹ وبنفس المعدّل تقريبا ما بين 2005-2009 تبعا لتقرير المكتب الدولي للعمل وهو ما يمثل ترجمة صريحة لانتقال مجموع اليد عاملة النشطة من 8762326 أواخر سنة 2003² إلى 10544000 أواخر 2009 أي ما يناسب نسبة انتقال من 27,8% إلى 41,7% خلال نفس الفترة بالترتيب، وهو الأمر الذي يعكس مجموع يد عاملة شغيلة متزايدة انتقلت خلال ذات الفترة من 6684056 عامل أي ما مقداره 21,2% من معدل التشغيل إلى 9472000 فرد أي ما نسبته 26,6% وهو ما يمثل تطورا على مستوى الفئتين النشطة والعاملة، بهذا يكون حجم الفئة النشطة قد سجل قفزة كمية بانتقاله من 5341102 سنة 1987 إلى 8072000 فرد سنة 1990 فيكون مجموع الفئة الأولى سنتي 2000-2001، 8690800 و 8568221 على الترتيب، أما عن الفئة الثانية فلقد سجلت هي الأخرى تحسن نتيجة التحسن في توفير مناصب العمل فتم توفير 455284 منصب شغل جديد، بالمقابل فإن الفئة العاطلة عن العمل تبقى تمثل مجموعا كبيرا بلغ سنة 2001 ما مقداره 2339449 بطل هذا المجموع الذي تراجع مع توفير 261179 منصب عمل سنة 2003 أي ما يعادل 2078270 فرد بطل وما نسبته 23,7% مقابل 27,1% سنة 2001³ أما في خضم سنة 2015 فلقد بلغ مجموع أفراد هذه الفئة 1337000 عاطل أي ما نسبته 11,2% وهي نسبة تتأرجح في حدود 16,6% بالنسبة للإناث. بشكل عام فإن نزوع الفئة النشطة إلى التزايد والنمو بنسبة شبه ثابتة بلغت في المتوسط 40% ما بين 2009-2015⁴ لم يكن وليد الصدفة وإنما يتقاسم مسؤولية ذلك معدلات النمو السكاني التي كانت سببا في توافد الأفراد إلى سوق العمل، أيضا فارق العرض والطلب على العمل، حيث يبلغ المعدل المتوسط للطلب على العمل 240 ألف طلب عمل في السنة⁵ وهي طلبات تعود في غالبيتها إلى فئات شبابية يقل متوسط عمرها عن 30 سنة وتقدر النسبة في حدود 70 % حسب إحصائيات 2015 للديوان الوطني للإحصاء.

الإشكالية:

يشهد سوق العمل في الجزائر على غرار كل الدول وتيرة متصاعدة في الطلب على العمل ، و تسعى الدولة جاهدة لامتصاص البطالة من خلال عدة سياسات و أجهزة استحدثت لذلك الغرض، وباعتبار أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي من بين أهم الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الدولة لضبط سوق العمل، فإلى أي مدى سيكون بإمكان هذه الأخيرة القدرة على الحد من ظاهرة البطالة و ما مقدار فعاليتها خاصة في الأجل البعيد؟

¹- ONS- Office National des Statistiques, 2003a, " Activité, emploi, chômage ", données statistiques N°: 386, du 3eme trimestre 2003.

²- Selon l'ONS, l'enquête emploi auprès des ménages s'est déroulée au cours du mois de septembre 2003 auprès de 12424 ménages ordinaires. Il s'agit d'une enquête par interview directe auprès de 58 043 individus âgés de 15 ans et plus. Les questions concernant l'activité se rapportent à la première semaine de septembre 2003, l'échantillon a été redressé sur la base d'une estimation de la population totale.

³- Pour plus d'informations, consultez la note de conjoncture économique et sociale, 2ème semestre 2003, CNES, Alger.

⁴- ONS (Office National des Statistiques), 2015, activité, emploi & chômage septembre 2015, N°: 726.

⁵- In liberté économie, " le paradoxe d'une économie rentière", du 21 au 27 décembre 2005, N°: 356, P:06.

الفرضيات:

- إن البطالة في الجزائر هي بطالة شبابية وحضرية؛
- إن البطالة تمس بالخصوص فئة الرجال من المجتمع، و لها ارتباط ضعيف بالطرف الآخر النساء؛
- إن إسهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كفيل للحد من ظاهرة البطالة على المدى البعيد؛
- إن الحكومة مطالبة بخلق أجهزة شبيهة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لمجابهة البطالة على المدى البعيد؛

أولاً: البطالة و تطور معدلاتها في الجزائر

قبل الخوض في الحديث عن البطالة لابد أن تكون لنا صورة مسبقة عن العمل، و لهذا يمكن أن نعرف العمل هو ذلك النشاط الذي يستهدف إنتاج و تقديم السلع و الخدمات التي تشبع حاجات و رغبات الأفراد الآخرين¹ و كما يعرف أيضا انه جهد بشري موجه نحو إنتاج اثر نافع سواء كان هذا الأثر ماديا محسوسا أو معنويا²

تعريف البطالة: هي ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم انه راغب و قادر على القيام بالعمل.³

من خلال هذا التعريف المختصر يتبين لنا بأن البطالة تحدث عندما لا يستفيد جزء من القوة العاملة (العاملون و العاطلون عن العمل) على منصب عمل مقابل اجر معين في فترة زمنية معينة. حيث يكون ذلك الطلب على العمل مقرونا بالقدرة على العمل.

معدل البطالة: هو عبارة عن البطالة معبرا عنها كنسبة مئوية، من القوة العاملة حيث يعتبر احد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما ، وان السياسة الاقتصادية لكل بلد تتركز على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت قدر الإمكان و يمكن حسابه على النحو التالي⁴:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوى العاملة (العاملون + العاطلون عن العمل)}}$$

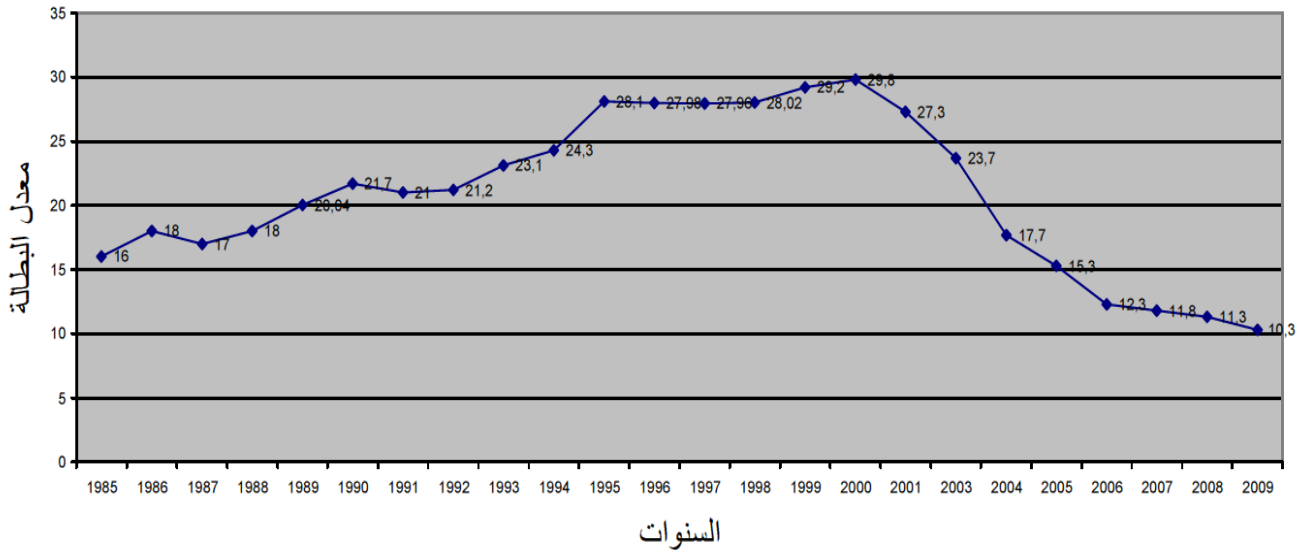
بقيت ظاهرة البطالة في بلادنا الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية لما لها من تأثير سلبي على نفسية الفرد، وعلى ازدهار واستقرار المجتمع، والشكل الموالي يبرز لنا تطور البطالة في الجزائر خلال سنة (1990-2009).

¹ جلال محمد النعيمي، دراسة العمل في إطار إدارة الإنتاج و العمليات، طبعة أولى، إثراء للنشر و التوزيع، 2009، الأردن، ص 17

² بوحفص مباركي، العمل البشري، طبعة ثانية، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2004، وهران، ص 43

³ حسين علي مجيد، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر، ص 327

⁴ المرجع السابق، ص 328

الشكل رقم 01 : تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990-2009

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات، 2009.

التفسير:

من خلال تفحصنا لمعدلات البطالة المبينة في الشكل السابق، نلاحظ أنها تشير إلى كون هذه الظاهرة قد مرت بمرحلتين بارزتين و متعاكستين في الاتجاه على العموم خلال الفترة 1985-2009.

أ) الفترة 1985 - 2000

سجلت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا لمعدلات البطالة، حيث انتقلت من 16% سنة 1985 إلى 29.8% سنة 2000، ونعتقد أن هذا نتيجة تراجع النمو الاقتصادي الذي مرت به البلاد و الناجم عن تفاعل العوامل الخارجية غير الملائمة، من تدهور في شروط التبادل الدولي و الصدمة البترولية لسنة 1986، مع العوامل الداخلية الناجمة عن السياسات الاقتصادية المتبعة.

ب) الفترة 2001 - 2009:

أما هذه الفترة، فقد شهدت تراجعا محسوسا لمعدلات البطالة، إذ انخفضت نسبتها إلى النصف في غضون خمس سنوات حيث انتقلت من حوالي 30% سنة 2000 إلى 15.3% سنة 2005 لتقارب الثلث عام 2009 حيث قدرت ب 10.3%، ونعتقد أن النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب شغل و تقليص البطالة خلال السنوات الأخيرة تعود للأثر البالغ لارتفاع أسعار النفط على تحسن الوضع الاقتصادي في بلادنا، وكذا تحسن الوضعية الأمنية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي و تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهمت فيها بقدر كبير من الجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة عن طريق مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب من جهة، و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للتكفل بالعمال الذين تم تسريحهم من مناصب شغلهم من جهة

أخرى، وذلك تماشيا مع الإصلاحات، علاوة على هذا فإن انعاش الاستثمارات العمومية و الخاصة عن طريق كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية الذي سجل منذ انطلاقه سنة 2000 إلى سنة 2004 إنشاء 822157 منصب عمل، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جرى تنفيذه في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 و الذي تمكن من خلق 751812 منصب شغل و كذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات التي أنشئت 74173 منصب شغل خلال سنة 2004 ، جاءت كلها لتعزز هذه الأجهزة، بالإضافة إلى تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، الذي يهدف إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستدام مولدا للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، وكذا المساعدة على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية و الري و الفلاحة و التنمية الريفية .

ثانيا : توزيع السكان في ولاية تلمسان حسب السن.

ستتصب الدراسة في هذه الورقة البحثية على حالة ولاية تلمسان، و بالتالي كان من الحتمية التطرق إلى تركيبة ساكنة هذه الولاية، و الجدول التالي يوضح توزيع سكان ولاية تلمسان عبر فئات عمرية مختلفة :

الجدول رقم 01 : توزيع السكان حسب السن لولاية تلمسان في سنة 2008

السن	المجموع
الفئة [0-14]	264094
الفئة [15-59]	618650
أكثر من 60 سنة	84389
المجموع	949135

المصدر: المديرية التقنية المكلفة بالسكان و الشغل تلمسان جويلية 2009

التفسير:

من خلال الجدول نلاحظ أن الفئة العمرية (15-59) سنة تحتل الصدارة حيث بلغ عدد أفرادها 618650 نسمة بنسبة 65.18% من إجمالي السكان وهذا ما يدل على اتساع مجال فئة الأشخاص الذين هم في سن العمل، تليها الفئة العمرية (0-14) سنة هم الأطفال بنسبة 25.93% و هي فئة خارج قوة العمل، ثم كبار السن ذوي الفئة العمرية (أكثر من 60 سنة) والذين هم خارج الفئة النشطة أيضا، إذ لا يمثلون إلا نسبة 8.89% من إجمالي السكان.

ثالثا : الفئة النشطة في ولاية تلمسان.

سنحاول من خلال الجدول أدناه أن نعطي بالأرقام و النسب تمثيل الفئة النشطة، الفئة العاملة، و كذا الفئة البطالة لولاية تلمسان، و ذلك من خلال إحصاء يغطي كل بلدات الولاية، الجدول ذلك.

الجدول رقم 02 : توزيع إجمالي السكان و مختلف فئات القوة العاملة حسب مختلف بلديات ولاية

تلمسان في 2012/12/31

البلديات	عدد السكان الإجمالي	الفئة النشطة	الفئة العاملة	الفئة البطالة	معدل البطالة
تلمسان	140159	38563	38241	322	0,83
منصورة	46558	14238	13359	879	6,17
بني مستار	18615	6186	5888	298	4,82
تيرني	5716	1969	1489	480	24,38
عين القور	5065	3487	2817	670	19,21
شتوان	46395	15265	14443	822	5,38
العمير	13008	4635	4555	80	1,73
عين فزة	10535	5106	4921	185	3,62
أولاد ميمون	26311	9564	8754	810	8,47
أواد لخضر	5267	2197	1667	530	24,12
بني صميل	4604	2228	1818	410	18,40
عين تالوت	10102	4117	3395	722	17,54
عين النحالة	6684	2183	1821	362	16,58
بن سكران	13469	4859	3877	982	20,21
سيدي العبدلي	17846	6500	6230	270	4,15
الرمشي	46530	14046	13626	420	2,99
بني وارسوس	12126	7205	6703	502	6,97
عين يوسف	13207	4384	4186	198	4,52
سبع الشيوخ	4612	2175	1833	342	15,72
الفحول	7039	3173	2472	701	22,09
الحناية	33846	10569	9567	1002	9,48
زناطة	4011	1455	1163	292	20,07
أولاد الرياح	4324	1631	1299	332	20,36
حنين	5391	3625	2013	1612	44,47
بني خالد	6944	6419	4170	2249	35,04
الغزوات	33572	9491	8671	820	8,64
السواحلية	22131	8373	7767	606	7,24
تيانت	4305	1496	1195	301	20,12
دار يغمراسن	6238	3115	2434	681	21,86

0,12	12	10091	10103	31608	ندرومة
19,95	655	2629	3284	8353	الجبالة
2,33	150	6281	6431	8763	فلاوسن
14,81	631	3629	4260	7340	عين فتاح
23,06	399	1331	1730	3655	عين الكبيرة
8,89	341	3495	3836	10145	باب العسة
26,92	709	1925	2634	9499	السواني
23,40	379	1241	1620	2732	سوق الثلاثاء
16,08	305	1592	1897	6235	م. بن مهدي
14,17	235	1423	1658	5686	مسيرة الفواقة
0,60	204	34066	34270	113545	مغنية
0,98	72	7266	7338	11414	حمام بوغرارة
19,78	1269	5148	6417	13148	بني بوسعيد
17,50	690	3253	3943	7257	سيدي مجاهد
8,74	735	7675	8410	28115	صبرة
21,97	415	1474	1889	6325	بوحلو
5,76	379	6204	6583	11284	بني سنوس
0,15	4	2737	2741	7537	العزايل
28,44	405	1019	1424	2794	بني بهدل
11,04	1132	9124	10256	39251	سبدو
0,44	19	4339	4358	8559	القور
8,74	319	3329	3648	7425	العريشة
24,19	710	2225	2935	6764	سيدي الجبالي
1,22	53	4294	4347	8677	بويهي
714,4	28102	306164	334266	940721	المجموع

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تلمسان، 2013

التفسير:

نلاحظ من خلال الجدول أن الفئة النشطة بلغ مجموعها 334266 نسمة في الولاية وأنها تركز في بعض البلديات تلمسان، منصور، شتوان، مغنية و الرمشي و هذا راجع لزيادة الكثافة السكانية في كل بلدية ومن هنا فإن معدل البطالة قد بلغ حسب البلديات ب 8,40% و يمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$K = \frac{PC}{PA} \times 100 = \frac{28102}{334266} \times 100 = 8,40\%$$

K:معدل البطالة

PA:الفئة النشطة

PC: الفئة البطالة

الشكل رقم 02 : توزيع الفئة النشطة و العاملة حسب بلديات ولاية تلمسان 2012



المصدر: مديرية التشغيل لولاية تلمسان

رابعاً : المرأة و سوق العمل.

من خلال هذه الدراسة نريد أن نمس فئة معينة و هي فئة النساء و ما مدى تأثرها بظاهرة البطالة، لأنه لا يزال البعض يتصور أن البطالة ترمي ظلالتها فقط على فئة الرجال دون النساء، كما أن الرجال هم المتضررين من هذه الأخيرة، لكن الأمر ليس كذلك فالبطالة تعتبر قاسما مشتركا بين طرفي المجتمع رجالا و نساء في الأرياف و في الحضر.

تمثل المرأة نسبة مهمة من القوة العاملة التي تمثل ما يعرف بالفئة النشطة اقتصاديا من السكان، و هي الفئة التي تتراوح أعمارها بين 15-65 عاما بعد استبعاد ربات البيوت و المرضى و العاجزين عن العمل و فئة الطلاب في المدارس و الجامعات¹

فبالرغم من التحسن الذي أحرزته المرأة بولوجها إلى عالم الشغل بانتقال تعدادها من 1729000 سنة 2008² إلى 2078000 أواخر سنة 2014، إلا أن هذا التحسن يبقى دون دلالة بسبب البطالة المرتفعة لديهن

¹ احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الدولية العلمية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع، 2002، عمان، ص 290

² ONS (Office National des Statistiques), 2007, Enquête Emploi auprès des ménages 2006, Alger, Série S, Statistiques Sociales, N°132

فقدت النسبة سنة 2014 بمقدار 17.1% عند الإناث مقابل 9.2% عند الذكور ، غير أن معدل الانخفاض في بطالة النساء لسنة 2014 لم يكن كبيرا من حيث أنه لم يتعدى النقطتين إذا ما قورن بسنتي 2010. 2011 ، أين بلغ نسبة البطالة نسبتي 19,2% و 17,2% على التوالي مقابل 16,3% لسنة 2013.

الجدول رقم 03 : توزيع الفئة العاملة حسب قطاع النشاط و الجنس بين الحضر و الريف الوحدة:1000

الذكور		الإناث		المجموع	
النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد
الحضر					
305	5,3	14	0,9	319	4,4
791	13,7	274	18,7	1065	14,7
1042	18,0	20	1,4	1062	14,6
3651	63,1	1156	79,0	4807	66,3
5789	100	1464	100	7252	100
الريف					
752	24,3	70	16,0	822	23,3
236	7,6	105	24,0	342	9,7
724	23,4	6	1,3	730	20,6
1384	44,7	259	58,8	1643	46,5
3096	100	440	100	3536	100
مجموع الحضر + الريف					
1057	11,9	84	4,4	1141	10,6
1027	11,6	380	19,9	1407	13,0
1766	19,9	25	1,3	1791	16,6
5035	56,7	1415	74,3	6449	59,8
8885	100	1904	100	10788	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2013

أما عندما تتعلق المسألة بكفاءة و تأهيل العمالة النسوية ، فنقول أن هذه الأخيرة قد ارتقت بالتعليم و التكوين المهني فالفارق في نسبة التمدرس بين 1987 - 1998 بلغ 7,8% بانتقاله من 71,6% إلى 79,2%

على الترتيب¹ وزيادة على هذا وتبعاً لمعطيات 2014 نجد 2/3 من النساء النشيطات يقل سنهن عن الأربعين وأن قرابة النصف يتراوح متوسط عمرهن بين 25- 29 سنة في حين أن الفئة المنحصرة معدل عمرهن بين 20 - 24 سنة يقدر حجمها بالربع، وبالرغم أن سوق العمالة النسوية عرف تحسناً كبيراً إلا أن معدل التوظيف في وسطهن بقي ضعيفاً كما سبقت إليه الإشارة مقارنة بمعدل التوظيف عند الذكور مما يبين أنه هناك تفاوتاً في وصول المرأة إلى سوق العمل، ليصبح الفارق أكبر إذا أخذنا بعين الاعتبار النسوة الماكثات بالبيوت، لتبقى النسبة حضرية محتكرة من طرف الذكور بمعدل 79% حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2013 وحسب ذات المصدر فإن القطاع العام يبقى المستحوذ من حيث توظيف العمالة النسوية بنحو 3/4، وفي نفس السياق فإن قطاع التجارة، الإدارة بما فيه التعليم والصحة لا يزال يحتل الصدارة في التشغيل النسوي بنسبة 61,3% أمام كل قطاع الخدمات والصناعة بنسبة 23% و 7,3% ثم 4,5% على التوالي، وحسب ما يشير إليه الجدول أدناه فيبقى كل من قطاع التجارة والخدمات القطاعين الرائدة في استقطاب العمالة؛ فأبعاد هذا القطاع انتقلت من نسبة 42% سنة 2005 إلى 66,3 سنة 2013 من حيث معدلات التشغيل².

خامساً : أجهزة التشغيل في ولاية تلمسان.

من المعلوم أن الدولة تسهر على امتصاص أكبر قدر ممكن من معدلات البطالة، وذلك من خلال إنشاء عدة صيغ للتشغيل، وذلك ما يشهده سوق العمل باحتوائه لعدة أجهزة، نتطرق إلى عينة من ذلك في الولاية محل الدراسة ألا وهي ولاية تلمسان.

الجدول رقم 04: مناصب الشغل المتوفرة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بتلمسان بين 2009-2013

قطاع النشاط الاقتصادي	مؤقتة	دائمة	المجموع
الوظيفة العمومية	853	282	1135
البناء و الأشغال العامة	1022	4400	5422
الصناعة	151	/	151
PTIC	42	/	42
النقل	398	68	466
الحرف	374	/	374
التجارة	1822	/	1822
الفلاحة	98	/	98
الغابات	156	622	778
PCD	1450	1100	2550
الصيد	86	122	208

¹ ONS- Office National des Statistiques, 1998, (RGPH : 1987 et 1998).

² بلعربي عبد القادر، لمريني نجلاء، سوق العمل و تحديات البطالة في الجزائر، مجلة الرؤى الاقتصادية العدد الثامن، جامعة الوادي، جوان 2015، ص56

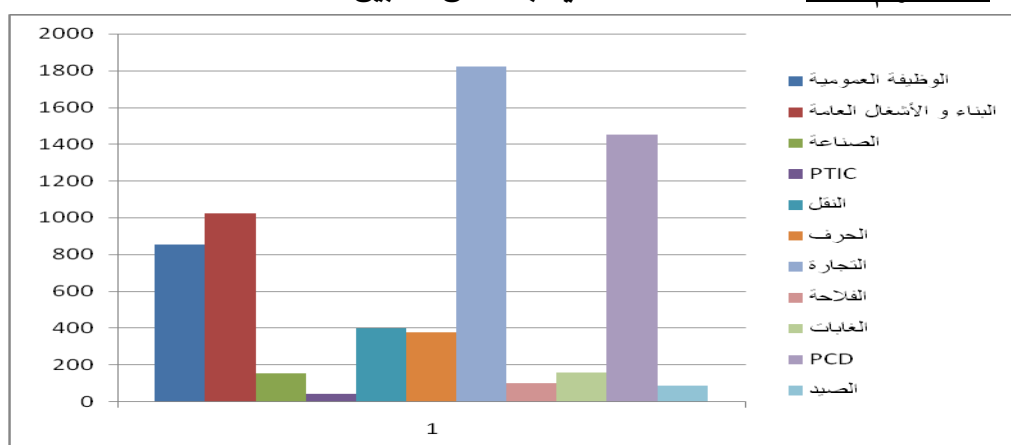
/	/	/	IAIG
/	/	/	ESIL
/	/	/	CPE
/	/	/	TUP/HIMO
824	/	824	ANSEJ
1122	/	1122	ANGEM
302	/	302	CNAC
15474	15474	/	DAIP
30768	37542	8700	المجموع

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تلمسان

التفسير:

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن قطاع التجارة هو القطاع الأكثر طلبا من خلال الشباب وهذا ما أدى إلى توفير 1822 منصب عمل، و قطاع PCD في المركز الثاني ب 1450 منصب ثم قطاع البناء و الأشغال العامة ب 1022 منصب ولكن هذه القطاعات تشغل بشكل مؤقت ، حيث بلغ مجموع هذه القطاعات ب 6392 منصب، أما عن القطاعات ذات الوظائف الدائمة فنلاحظ أن فقط قطاع البناء والأشغال العامة الذي بقي تحت الطلب وهذا ما أدى إلى توفير 4400 منصب، هذا فيما يخص القطاعات، أما فيما يخص الأجهزة فنلاحظ أن عدد مناصب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ و 824 منصب وهذا راجع إلى القروض التي تحصل عليها الشباب من أجل استثمار المشاريع ، ولكن كل هذا بشكل مؤقت، ونلاحظ من خلال الشكل البياني الأجهزة التي كانت في شكل مؤقت.

الشكل رقم 03: القطاعات الاقتصادية بتلمسان ما بين 2009-2013



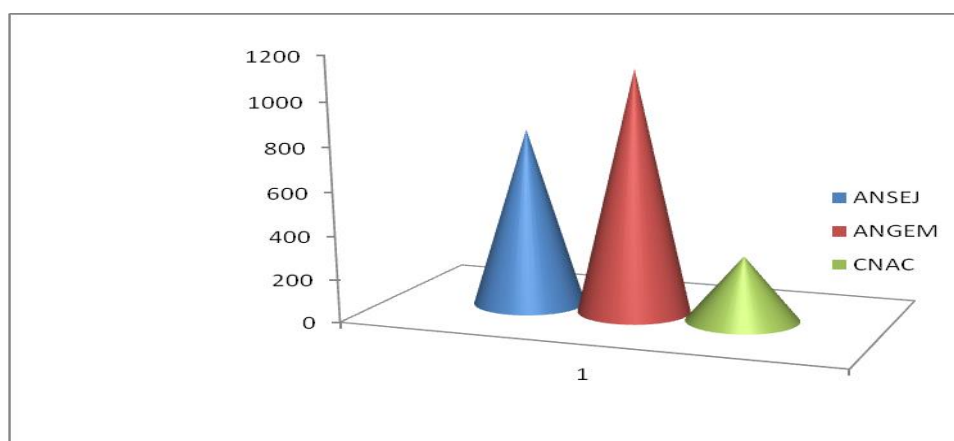
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول

الجدول رقم 05 : أجهزة تشغيل الشباب بتلمسان بين 2009-2013

2013	2012	2011	2010	2009	الأجهزة
	/	/	/	/	ESIL
	/	/	/	/	CPE
	/	/	/	/	TUP/HIMO
4699	992	859	922	824	ANSEJ
5935	1200	1107	1202	1122	ANGEM
1725	340	310	381	302	CNAC
16500	16000	15000	13000	15474	DAIP
28859	18532	17276	15505	17722	المجموع

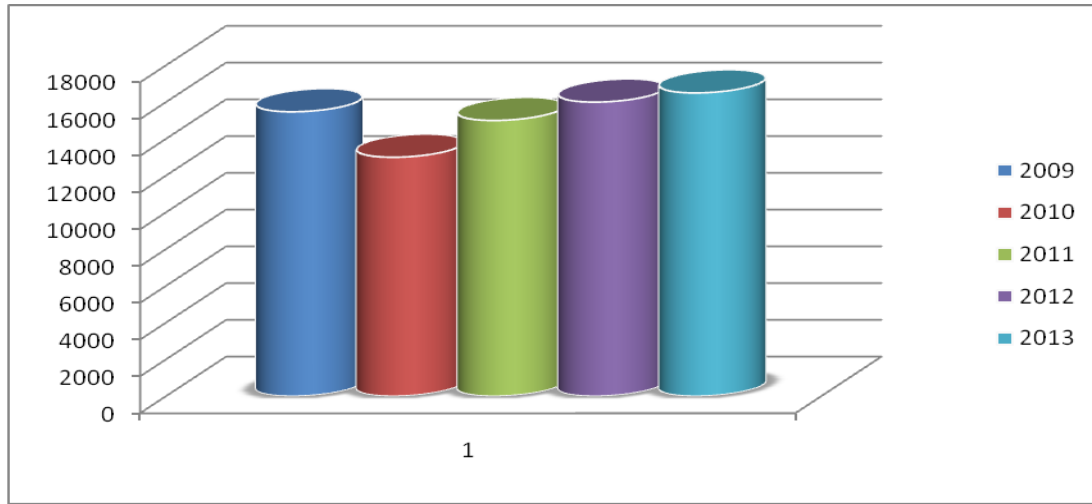
المصدر: مديرية التشغيل لولاية تلمسان**التفسير:**

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن قطاع التجارة هو القطاع الأكثر طلبا من خلال الشباب وهذا ما أدى إلى توفير 1822 منصب عمل، و قطاع PCD في المركز الثاني بـ 1450 منصب ثم قطاع البناء و الأشغال العامة بـ 1022 منصب ولكن هذه القطاعات بشكل مؤقت حيث بلغ مجموع هذه القطاعات بـ 6392 منصب، أما من الناحية الأخرى أي من جهة القطاعات الدائمة فنلاحظ أن فقط قطاع البناء والأشغال العامة الذي بقي تحت الطلب وهذا ما أدى إلى توفير 4400 منصب، هذا فيما يخص القطاعات، أما فيما يخص الأجهزة فنلاحظ أن عدد مناصب وكالة ANSEJ هو 824 منصب وهذا راجع إلى القروض التي تحصل عليها الشباب من أجل استثمار المشاريع، ولكن كل هذا بشكل مؤقت، ونلاحظ من خلال الشكل البياني الأجهزة التي كانت في شكل مؤقت.

الشكل رقم 04: أجهزة تشغيل الشباب بتلمسان.**المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول السابق**

ومن بين الإجراءات المباشرة التي اعتمدتها الجزائر لمعالجة بطالة المتخرجين من الجامعات ومعاهد التكوين العليا والمتوسطة بصفة خاصة، نظام الإدماج المهني للشباب الحاملين للشهادات الجامعية، والتقنيين السامين، والمتمثل في عقود التشغيل الأولية التي تهدف إلى منح المتخرجين الجدد فرصة اكتساب تجربة مهنية وخبرة تطبيقية، استعدادا لدخول الحياة المهنية بواسطة علاقات عمل دائمة ومستقرة، سواء في المؤسسات والإدارات العمومية، أو في المؤسسات الخاصة، وذلك لقاء شبه أجور تمنحها إياهم المؤسسات المستخدمة، مقابل بعض الإعفاءات التي تمنحها إياهم الدولة، مثل الإعفاء من دفع حصة صاحب العمل من الضمان الاجتماعي، وتخفيضات قد تصل إلى نسبة 100% عن السنة الأولى، لتتخفص إلى 50% في السنة الثانية، و30% في السنة الثالثة فيما يتعلق بالدفع الجزافي المستحق على الرواتب المدفوعة للشباب الموظفين في إطار عقود التشغيل الأولى. من هنا يتضح لنا الشكل التالي من حيث عدد مناصب العمل ما بين 2009-2013.

الشكل رقم 05: جهاز الإدماج المهني بتلمسان



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول السابق

التفسير:

نلاحظ من خلال الشكل البياني الأجهزة الدائمة فنلاحظ أن جل الشباب توجهوا إلى قطاع DAIP حيث بلغ عدد مناصب العمل ب 15474 منصبا وبدأ في تزايد مستمر إلى أن وصل إلى 16500 منصب وذلك في سنة 2013، هذا دليل على أن هذا القطاع استحوذ على جل طلبات الشباب لانعدامه في أجهزة التشغيل الأخرى المؤقتة.

سادسا: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

إن تشخيص ايجابيات وسلبيات جهاز الإدماج المهني للشباب أدى إلى ميلاد أجهزة جديدة لتحضير دخول المرحلة الانتقالية بكل ما تحمله من معاني لعل أبرزها يلخص في اقتصاد السوق، الخصوصية وتسريح العمالة والبطالة.... ومن بين هذه الآليات نذكر جهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ * الذي أصبح عمليا انطلاقا من السداسي الثاني من سنة 1997، ومن مهامه ما يستنتج من تسميته أي بمعنى الدعم، المرافقة

والمساندة للشباب على خلق مؤسساتهم الصغرى مرتكزا في ذلك على الاستمرار في إدماج أنشطة الشباب في آليات السوق بمساندة البنوك والسلطات العمومية من حيث التوجيه والمساندة حسب المنطق الاقتصادي والمالي المتعلق بتقييم الأخطار واتخاذ قرار تمويل هذه المشاريع من جهة ومساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من جهة أخرى* **FNSEJ** ، على شرط المساهمة الشخصية للمستفيد من الدعم، عموما تقوم هذه الوكالة الوطنية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96/ 296 المؤرخ في 24 جانفي 1996 بالمهام التالية¹:

- تشجيع كل التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف؛
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛
- تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية، تقنية، تنظيمية و تشريعية؛
- تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلتي إنشاء والتوسع؛
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط؛
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد

وبغية إعطاء أكثر ديناميكية لجهاز **ANSEJ** قررت الحكومة مؤخرا بعض الإجراءات كزيادة الحد الأدنى للاستثمار من 04 إلى 10 مليون د.ج، مراجعة تخفيض نسبة مساهمة صغار المقاولين، فقدرت نسبة المساهمة بـ 05% للمشاريع التي تقل فيها تكلفة الاستثمار أو تساوي 2 مليون د.ج، و 10% لتلك التي تنحصر فيها التكلفة بين 2 و 10 مليون د.ج. عموما فحتى وإن استجاب هذا الجهاز لكل المقاييس المعمول بها دوليا، وعمل على تغطية شتى المجالات الاقتصادية على كامل التراب الوطني وبنسب متفاوتة فنجد منحصرا في قطاع الخدمات بنسبة 56% ثم قطاع الفلاحة والصناعات الحرفية وغيرها من القطاعات حسب الترتيب بمعدل 21%، 10% و 8%، فينال الوسط الجزائري الحظ الأوفر بنسبة توشك أن تبلغ 50% حسب ما يشير إليه تقييم وتقرير المديرية

المركزية لوكالة **ANSEJ**

فبين هذا وذاك تسعى الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، وإلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب

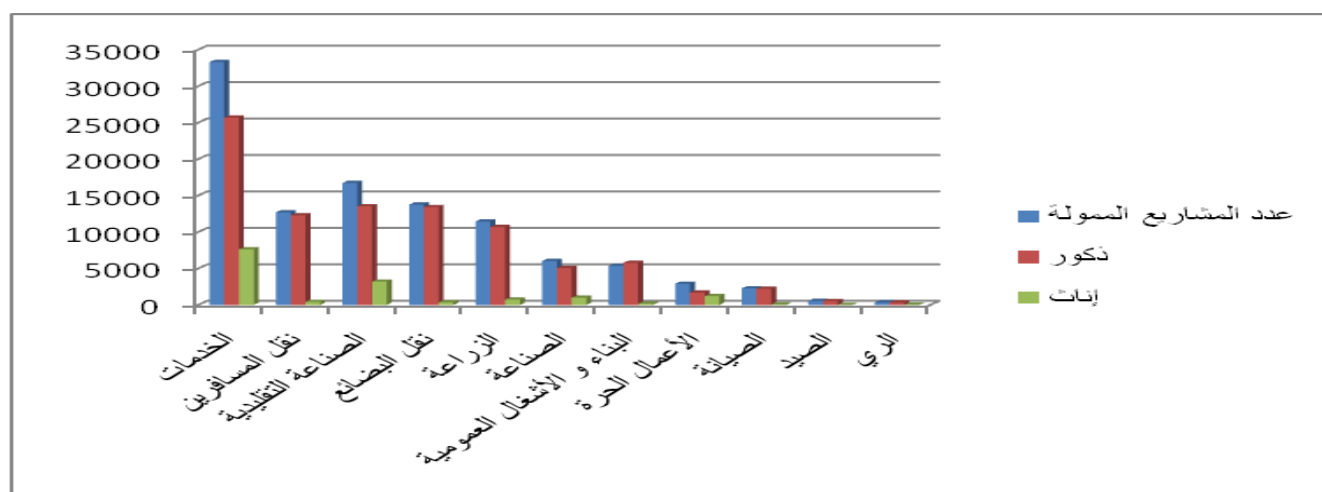
العبد قرشي، عمر فريد، متابعة شبكات الدعم والمرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-جامعة محمد خيضر بسكرة، أفريل 2012¹

الجدول رقم 06 : توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاعات النشاط 2011

المعدل السنوي %	إناث	ذكور	عدد المشاريع الممولة	قطاعات النشاط
23%	7612	25677	33289	الخدمات
3%	417	12267	12684	نقل المسافرين
19%	3195	13521	16716	الصناعة التقليدية
3%	350	13408	13758	نقل البضائع
6%	733	10696	11429	الزراعة
16%	977	5048	6025	الصناعة
3%	181	5769	5350	البناء و الأشغال العمومية
41%	1198	1700	2898	الأعمال الحرة
3%	69	2197	2266	الصيانة
1%	8	529	537	الصيد
4%	14	334	348	الري
14%	14754	90546	105300	المجموع

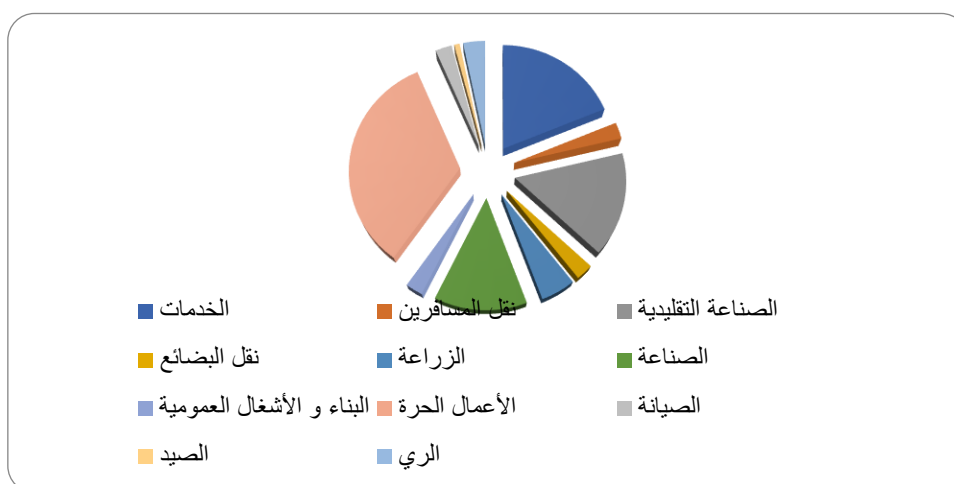
المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2011

الشكل رقم 06 : توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاعات النشاط



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول الأعلى

الشكل رقم 07 : توزيع القطاعات حسب المعدل السنوي %



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول السابق

التفسير :

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن قطاع الخدمات هو الذي استحوذ على الأهمية الكبيرة من طرف الشباب حيث كان عدد المشاريع الممولة من طرف هذا القطاع هو 33289 مشروعا، أما من ناحية توزيع هذه القطاعات حسب الجنس فنلاحظ أن الذكور أكثر حضا في مزاوله قطاع الخدمات بـ 25677 من إجمالي 90546 عكس الإناث الذي وصل عددهم إلى 7612 ، هذا ما يشير إلى أن نسبة الإناث ضعيفة في سوق العمل حيث بلغ عددهم الإجمالي بـ 14754. أما من ناحية القطاعات بصفة عامة، فالمعدل السنوي لقطاع الأعمال الحرة 41% الذي يمثل المركز الأول يليه قطاع الخدمات بـ 23% و يرجع هذا إلى توجه الشباب إلى سوق الأعمال الحرة لتوفرها على حظوظ أوفر للعمل مقارنة بالقطاعات الأخرى.

الخاتمة :

أثرت العديد من الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري بصفة مباشرة على تكفل الدولة بتمويل المؤسسة الاقتصادية، خاصة قبل عشرية التسعينات من القرن الماضي، التي تميزت بقلة الاعتماد على المناهج والطرق العلمية للتسيير، و نقص الخبرة في مجال الإدارة، ذلك التدخل والتوجيه المركزي لمختلف وظائف المؤسسة الاقتصادية أدى إلى ضعف أدائها الاقتصادي وابتعادها في غالب الأحيان عن الوظيفة الأساسية التي أنشئت من أجلها، لأن مختلف القرارات كانت تتخذ بعيدا عن انشغالاتها و طاقاتها، مما أدى إلى تدهور وضعيتها المالية و غياب المؤسسة الاقتصادية بالمفهوم الصحيح للمصطلح بالنسبة لمعظم المؤسسات العمومية.

نتيجة لمختلف القيود التي فرضت على تسيير المؤسسة الاقتصادية وكيفية تمويلها في ظل الاقتصاد الموجه، أصبحت تدخلات الدولة من أجل تحسين وضعيتها المالية مبررة برفع نجاعتها الاقتصادية و تخفيف نفقاتها المستقبلية، إذ أن الاستقلالية و موجة التحرر الاقتصادي التي انطلقت مع بداية عشرة التسعينات كانت النتيجة

و الحتمية الضرورية للوقوف أمام التدخلات المستمرة للدولة في تسيير و تمويل المؤسسة الاقتصادية، إلا أن السياسة العامة للدولة في مجال التمويل، فتطهير و تأجيل دفع الديون المترتبة عن المؤسسات ساعد إلى حد ما على تحسين وضعيتها المالية.

غير أنه يلاحظ أن انتهاج الجزائر للاقتصاد الحر إقبالها على المؤسسات الصغيرة لم يكن بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية فحسب وإنما هو علاج فرض نفسه للتخفيف من معانات الشريحة الشبابية و إدماجها في سوق العمل و إثبات و جودها اقتصاديا.

وأخيرا وما يمكن قوله هو أن جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب رغم أنه مازال حديث النشأة إلا أنه قد نجح نسبيا في خلق الآلاف من مناصب العمل على مستوى التراب الوطني و هذا ما لاحظناه من خلال دراسة حالة ولاية تلمسان، باعتباره احد الحلول والمنافذ المتوفرة حاليا ، غير أن هذا لا يمنع من فشل بعض المستثمرين في مشاريعهم ويرجع ذلك لأسباب عدة نذكر منها قيام مجموعة منهم لممارسة نفس النشاط في نفس المنطقة مما يولد منافسة قوية بينهم، ولتجنب ذلك يجب أن تكون عملية التنسيق بين البنوك والوكالة ANSEJ أكثر ترابطا وذلك بدراسة المشاريع الاستثمارية دراسة جيدة من جميع النواحي المالية والاقتصادية والاجتماعية لتطبيقها بكل اطمئنان على أرض الواقع وبالتالي الوصول إلى الهدف المبتغى والمتمثل في تحقيق مرد ودية و فعالية اكبر.

النتائج و الاقتراحات:

النتائج:

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج ببعض النتائج وأخذها بعين الاعتبار لتدارك النقائص والسلبيات الموجودة الناتجة عن غياب إستراتيجية واضحة وسياسة رشيدة متبعة من طرف الدولة للنهوض بهذه المؤسسات كي تلعب دورها الاقتصادي الفعال وتستقطب عدد أكبر من الشباب وخاصة المؤهل لأن التجربة أثبتت أن المشاريع الضخمة التي أولت لها الدولة أهمية قصوى أثبتت فشلها في أغلب الأحيان وأثقلت كاهل الدولة بالأعباء الكبيرة.

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة عن طريق جهاز دعم تشغيل الشباب ليس حلا نهائيا لأزمة البطالة في الجزائر وإنما هو خطوة أولى نحو الحل لأن

التسيير العقلاني و الرشيد لهذه المؤسسات المصغرة يجعلها تواجه الأزمات التي تعترضها معتمدة على قدراتها الذاتية واستغلال لطاقاتها المعطلة والمهمشة.

لقد حاولت الجزائر عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب أن تساعد الشباب البطال خاصة المتخرج من المعاهد والجامعات لإثبات قدرتهم ، لكن هذا أصطدم بالإجراءات والشروط المتخذة من طرف البنوك لتمويل هذه المشاريع. حيث تتم الدراسة المالية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات بنفس المقاييس والمعايير والشروط للمؤسسات الأخرى.

فاهتمام البنوك منصب على تمويل القطاعات التي تحقق مردودية سريعة مثل النقل والمخابز لارتفاع سيولة هذه القروض وسرعة تصفيته وضمان الوفاء بها عند الاستحقاق إضافة إلى ربحيتها العالية كما أهملت بعض القطاعات الأخرى مثل تمويل القطاع الزراعي والصناعي متوسط وطويل الأجل الذي يعتبر عماد عملية التنمية.

تجربة المؤسسات الصغيرة في الجزائر حديثة جدا بالمقارنة مع ما وصلت إليه هذه التجربة في البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو ومن خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتمثلة في:

-تنويع مجالات الاستثمار مع وضع أولويات للمشاريع الضرورية ذات الجدوى الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية .أهم

ما يميز علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك هي علاقة الحذر المفرط والالتزام من جهة أخرى، لأن نقص الموارد المالية وندرتها

يجبر هذه المؤسسات على اللجوء إلى البنوك التي أصبحت لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نسب النمو العالية مما يجبرها على التخفيض من استثمارات ومستويات الشغل بها وهذا مما ضاعف من مشاكل هذه المؤسسات .في بعض الدول يتم القضاء على هذه الصعوبات عن طريق البنوك المحلية القريبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما بالنسبة للجزائر فالعلاقة بين البنوك وهذه المؤسسات علاقة بين عالمين مختلفين وبعيدين لا تربطهما إلا العلاقات الرسمية مما يجردها من دور الشريك الفعال.

-الالتزام بالتسديد في المواعيد المحددة هو الأساس لحصول الشباب على قروض مالية.

-التدرج في القروض، بمعنى البدء بقروض صغيرة وفترات تسديد قصيرة مع زيادتها في حالة التسديد في الموعد المحدد.

-ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العالمية في التعامل مع القروض الصغيرة والمتناهية الصغر.

الاقتراحات :

- 1- تخصيص أو إنشاء صندوق لصالح الشباب المستثمر لمساعدتهم على تحقيق مشاريعهم
- 2- العمل على توفير وسائل وإمكانيات متطورة تسمح بالحصول على نوعية جيدة من المنتجات وبالتالي تحقيق مردودية مرتفعة.
- 3- التكافل بجانب التسويق لمنتجات هذه المؤسسات المصغرة وحماية هذه الأخيرة من المنافسة القوية سواءا كانت من الداخل أو الخارج والعمل على تدعيمها أكثر.
- 4-عدم السماح بتحقيق نفس المشروع لعدة مستثمرين في نفس المنطقة.
- 5-الزيادة في الإعفاءات الضريبية من 3 إلى 5 أو 10 سنوات.
- 6- التخفيف من عبء الإجراءات الإدارية المحبطة لعزيمة وإرادة المستثمر.

المراجع:

- حسين علي مجيد، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر
- العبد قريشي، عمر قريد، متابعة شبكات الدعم و المرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-، الأيام العلمية الدولية الثالثة للمقاولاتية تحت عنوان: فرص و حدود مخطط الأعمال الفكرة الإعداد و التنفيذ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 16/17/18/أفريل 2012
- بلعربي عبد القادر، لمريني نجلاء، سوق العمل وتحديات البطالة في الجزائر، مجلة الرؤى الاقتصادية العدد الثامن، جوان 2015، جامعة الوادي
- جلال محمد النعيمي،دراسة العمل في إطار إدارة الإنتاج و العمليات،طبعة أولى،إثراء للنشر و التوزيع،2009،الأردن
- بوحفص مباركي، العمل البشري،طبعة ثانية، دار الغرب للنشر و التوزيع،2004،وهران

- احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الدولية العلمية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع عمان،
- CNES, 2003: la note de conjoncture économique et sociale , Alger, 2^{ème} semestre 2003
- ONS- Office National des Statistiques, 2003a, " Activité, emploi, chômage ", données statistiques N°: 386, du 3^{ème} trimestre 2003
- ONS, l'enquête emploi auprès des ménages s'est déroulée au cours du mois de septembre 2003 auprès de 12424 ménages ordinaires. Il s'agit d'une enquête par interview directe auprès de 58 043 individus âgés de 15 ans et plus. Les questions concernant l'activité se rapportent à la première semaine de septembre 2003
- In liberté économie, " le paradoxe d'une économie rentière", du 21 au 27 décembre 2005, N°: 356
- ONS (Office National des Statistiques), 2015, activité, emploi & chômage septembre 2015, N°: 726..
- ONS, Données statistiques, Activité, emploi et chômage, Algérie, N°514, Edition: 2008, P:7.
- ONS, Rétrospective statistiques, résultats 1970-2002, Algérie, N°18, Edition:2003, P:59.